

لجنة البرنامج والميزانية  
الدورة الخامسة والثلاثون  
فيينا، ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٩  
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت  
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي  
المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١

مجلس التنمية الصناعية  
الدورة السابعة والأربعون  
فيينا، ٣-١ تموز/يوليه ٢٠١٩  
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت  
استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي  
المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١

## استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١

### تقرير من المدير العام

تماشياً مع المقرر م ت ص-٤٤/م-١٠، تعرض هذه الوثيقة استعراضاً في منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (IDB.45/8/Add.2) و IDB.45/8/Add.2/Corr.1، الذي اعتمده الدول الأعضاء في القرار م ع-١٧/ق-١. وفي هذا الاستعراض، يُعزَّز تحديد النتائج الاستراتيجية للمنظمة حسبما يقتضيه الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك بغية دعم الانتقال نحو نهج برنامجي أفضل وموجه نحو تحقيق الأثر. ويتضمن الاستعراض أيضاً لمحة عامة عن التطورات السياقية المهمة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأخيراً، يُعرَّف أيضاً بالأولويات التي حددها المنظمة فيما يتعلق بالمسائل المستجدة.

### أولاً- مقدمة

١- تستعرض هذه الوثيقة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (IDB.45/8/Add.2) و IDB.45/8/Add.2/Corr.1، الذي اعتمده الدول الأعضاء في القرار م ع-١٧/ق-١.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



٢- وقد تضمّن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل نظرية اليونيدو للتغيير التي تبين المسار التطوري لهُج المنظمة وتدخلاتها. ويجدد الشكل ١ في الوثيقة IDB.45/8/Add.2 قنوات ومستويات التأثير التي تدعم من خلالها نواتج عمل اليونيدو، المستندة إلى عملياتها الداخلية، الدول الأعضاء في تحقيق المحصّلات والنتائج ذات التأثير على صعيد التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ولما كانت التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مدمجة بالكامل في خطة عام ٢٠٣٠، وخصوصاً في الهدف ٩، فإن هذه المحصّلات والنتائج تبين مساهمة اليونيدو في بقية أهداف التنمية المستدامة.

٣- ويستكمل هذا الاستعراض للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نظرية المنظمة للتغيير من خلال تحديد العوامل الخارجية، بما في ذلك الافتراضات والشروط المسبقة، المؤثرة في مسار إحداث الأثر المبين في القسم الثاني. وتواصل اليونيدو، بصفتها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، التركيز على ولايتها المتمثلة في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، التي أصدرها إعلان ليما في عام ٢٠١٣. وتدرك المنظمة الأبعاد المتعددة التي تتأثر بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة والتحول الاقتصادي وتحيط بهما. ويدعم تحديد العوامل الخارجية على مستوى المنظمة هذا التركيز، ويساعد على توضيح القيمة المضافة للمنظمة على المستوي القطري والإقليمي والعالمي. وهذا بدوره ييسر التنفيذ الموجه نحو إحداث الأثر لنهج الشراكة الذي أُطلق في ليما. وهو يستفيد من فهم أوضح للميزة النسبية لليونيدو، ومن ثمّ من أوجه التآزر والتكامل مع المنظمات الشريكة.

٤- وإضافةً إلى ذلك، تقدم هذه الوثيقة محصّلات تنظيمية ومجالات تأثير واضحة. وتوضح هذه المحصّلات والمجالات النتائج التنظيمية المقصودة من خلال تبسيط القياس الكمي والتوصيف النوعي للإنجازات التي تحقّقها اليونيدو، سواء من خلال تدخلاتها في مجال التعاون التقني أو خارج هذا النطاق. ويستند إلى مجالات النتائج هذه في تحديد الجليل القادم للإطار المتكامل للنتائج والأداء. وهي مستمدة من التحسين الشامل لأدوات وممارسات وسياسات الإدارة القائمة على النتائج التي تضطلع بها المنظمة لتنفيذ هدفها الإداري المزودج المتمثل في التكامل وتوسيع النطاق.

٥- وعلاوة على ذلك، فإن هذه الوثيقة تحدد المجالات البرنامجية ذات الأولوية بالنسبة لليونيدو فيما يخص الجزء المتبقي من فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وعلى وجه الخصوص، يبرز هذا الاستعراض مجالات الثورة الصناعية الرابعة وجوانب الانتقال إلى اقتصاد دائري ذي صلة بالصناعة.

٦- وأخيراً، فإن هذه الوثيقة تستعرض وتحديث الإطار المؤسسي لليونيدو، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

## ثانياً- نظرية المنظمة للتغيير: العوامل الخارجية

٧- يجدد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ المسار الأساسي الذي تيسر من خلاله تدخلات اليونيدو والنتائج على الصعيدين القطري والعالمي. وتبين نظرية التغيير المبينة في الشكل ١ من الوثيقة IDB.45/8/Add.2 أن اليونيدو تدعم التصنيع الشامل للجميع والمستدام في البلدان على نطاق يشمل النظام ككل من خلال إدماج المهام الأساسية الأربع للمنظمة. ومن

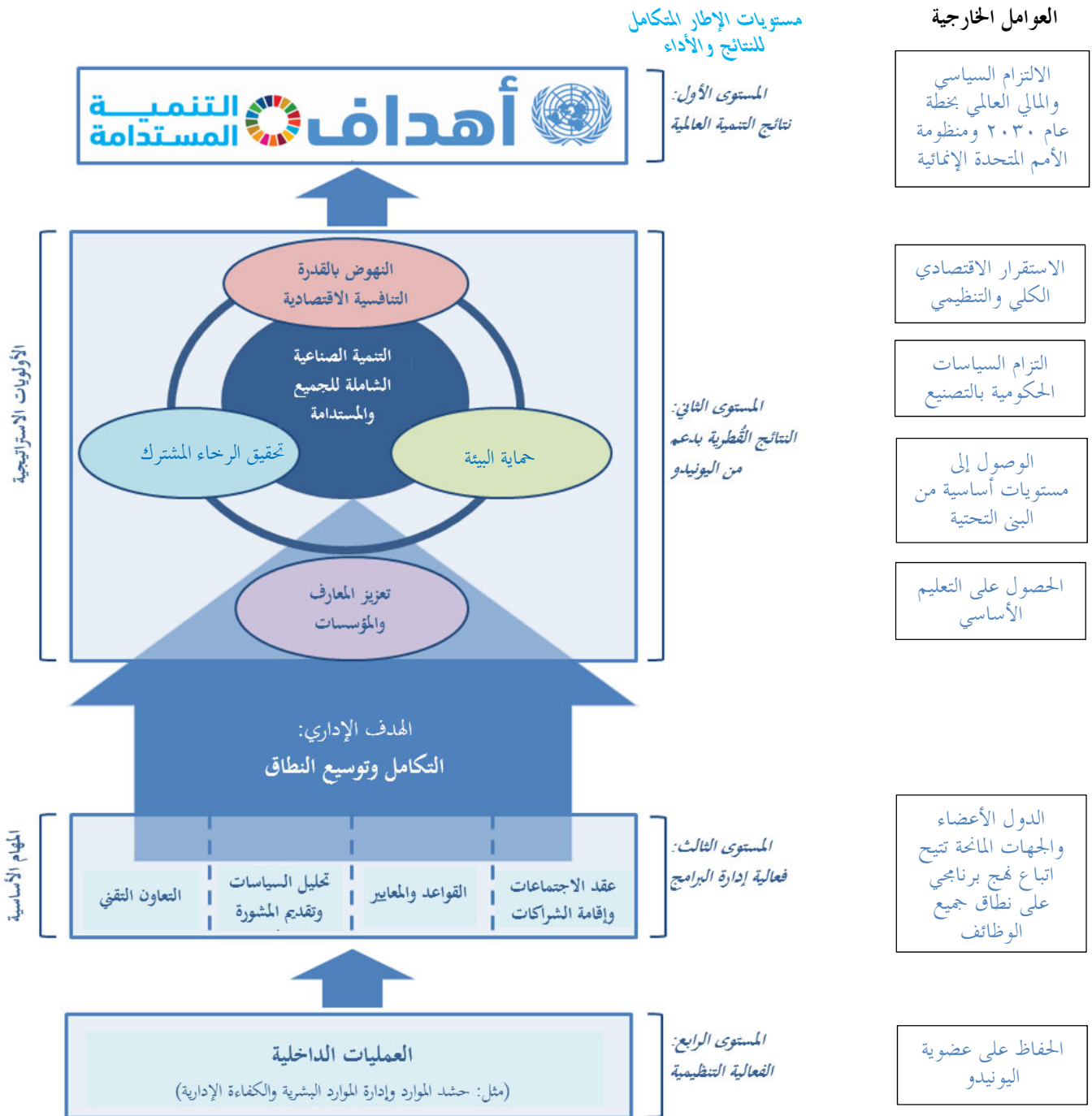
مزايا هذا النموذج أنه يوضح مسار اليونيدو صوب إحداث الأثر، ويوفر مخططاً أولياً بسيطاً يمكن تقييم تدخلات اليونيدو بالنسبة إليه.

٨- ويجري التصنيع في نظام إنمائي معقد تتجاوز حدوده النطاق التقليدي لقطاع الصناعات التحويلية. وفيما يعزى جزئياً إلى العولمة، يستعان بالمصادر الخارجية لتوفير الخدمات المتصلة بالصناعة. وتقع خارج التصنيع ومحيطه مجموعة من العوامل والافتراضات والشروط المسبقة الأفقية التي تؤثر على نطاق تدخلات اليونيدو وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد القطري.

٩- وقد فسرت هذه العوامل الخارجية في مجموعة متنوعة من منشورات اليونيدو بشأن بلدان أو قطاعات محددة. وتتناول هذه الوثيقة الافتراضات والشروط المسبقة التنظيمية والرفيعة المستوى التي تؤثر على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتبرز المنهجية والإطار المفاهيمي لليونيدو فيما يخص عمليات التشخيص القطرية أموراً منها وجود ظروف أفقية تؤثر، سلباً أو إيجاباً، على نمو جميع القطاعات، وإن تفاوتت درجة التأثير من قطاع إلى آخر. ولذا فإن فهم هذه العوامل وغيرها من العوامل الخارجية يكتسب أهمية كبرى من أجل التخطيط لتدخلات فعالة وتطوير منتجات سياساتية ومعرفية من أجل دعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أي بلد.

١٠- ويلخص الشكل ألف أدناه العوامل الخارجية الرئيسية المرتبطة بنظرية اليونيدو للتغيير ويوائمها مع المستويات الأربعة للإطار المتكامل للنتائج والأداء المرتبطة بها. ويقدم الجزء المتبقي من هذا القسم وصفاً موجزاً لكل واحد من هذه العوامل الخارجية.

## الشكل ألف - نظرية المنظمة للتغيير



١١ - الاتزام السياسي والمالي العالمي بخطة عام ٢٠٣٠ ومنظمة الأمم المتحدة الإنمائية. يقابل هذا العامل الخارجي المستوى الأول من مستويات الإطار المتكامل للنتائج والأداء، أي "نتائج التنمية العالمية". ويعدُّ دعم المجتمع الدولي للصالح العام العالمي والنظام المتعدد الأطراف عاملاً حاسماً الأهمية من أجل نجاح عمل اليونيدو. ويهدف الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى ضمان هذا الدعم من خلال إظهار التغييرات الكبيرة "في آليات وقدرات

الإنشاء والقيادة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المطلوبة لضمان أن تكون في وضع يسمح لها بأن تقدم إلى البلدان الدعم الذي تحتاجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(١)</sup>. وتتأثر فعالية عمل اليونيدو وقابليته للاستمرار في هذا السياق بالالتزام السياسي والمالي للنظام المتعدد الأطراف في الحقبة المشمولة بخطة عام ٢٠٣٠.

١٢ - **الاستقرار الاقتصادي الكلي والتنظيمي.** على الصعيد القطري، يحظى التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بدعم النهج المتكامل لليونيدو حيث تُبرمج تدخلات التعاون التقني بالاقتران بالدعم المرتبط بوضع السياسات والمعايير وتنظيم الاجتماعات. بيد أن أثر هذه التدخلات يمكن أن يقوضه غياب بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية تتسم بالاستقرار وقابلية التنبؤ. وفي المقابل، يمكن للأحوال الاقتصادية الكلية والتنظيمية الإيجابية أن تيسر إلى حد كبير تحقيق محصلات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة الناجمة المدفوعة بتدخلات اليونيدو. وتعتبر هذه الشروط المسبقة، التي تقابل المستوى الثاني في الإطار المتكامل للنتائج والأداء، بالغة الأهمية من أجل وجود كتلة حرجة من النشاط الاقتصادي في أي بلد، وتوافر رأس المال المحلي أو الأجنبي، ومن ثم إحراز تقدم نحو مستوى أعلى من التنمية الصناعية.

١٣ - **التزام السياسات الحكومية بالتصنيع.** تمثل الملكية الوطنية للحكومات المدعومة والتزامها السياساتي شرطين أساسيين آخرين لنجاح تدخلات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان. ويكمن هذان المبدآن في صميم خطة عام ٢٠٣٠ ككل، ويستتبعان أنه ما لم تملك البلدان خططها الإنمائية، لا يمكن تحقيق التصنيع بطريقة شاملة للجميع ومستدامة. ويستند عمل اليونيدو البرنامجي إلى طلب الدول الأعضاء. بل إن الالتزام السياساتي للحكومة متطلب أقوى من أجل التغيير الجذري والموسع الذي تستتبعه التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة فيما يخص الهيكل الاقتصادي لأي بلد. وقد يكون لتدخل اليونيدو تأثير على محتوى عملية إقرار السياسات الصناعية وعلى الوعي بمنافع التنمية الصناعية. بيد أن التزام الحكومات بسياسات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتحديد لها للأولويات في هذا المجال يقعان إلى حد كبير خارج مجالات تحكم المنظمة وتأثيرها. وفي السنوات الأخيرة، شهد جدول أعمال التصنيع طفرة مهمة بين الأولويات الإنمائية الوطنية عبر القارات، وخصوصاً من أجل تحسين مستويات الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية في أنماط التصنيع دون المثلى السابقة.

١٤ - **الوصول إلى مستويات أساسية من البنى التحتية.** يتطلب إنشاء وتشغيل المرافق الصناعية مستوى معيناً من البنى التحتية المادية وغير المادية. ويُعدُّ الحصول على خدمات الطاقة، وخدمات النقل من الأسواق وإيها، والمياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والبنى التحتية ذات الصلة، شروطاً مسبقة مهمة من أجل التنمية الصناعية. بيد أن هذه المجالات تقع إلى حد كبير خارج نطاق ولاية اليونيدو وسلسلة نتائجها. وتعمل اليونيدو مع مؤسسات أخرى، وخصوصاً المؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية، لتيسير مستوى مناسب من البنى التحتية الداعمة لمشاريع وبرامج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك العمل

(١) [https://outreach.un.org/ngorelations/sites/outreach.un.org/files/development\\_system\\_faq\\_31\\_may.pdf](https://outreach.un.org/ngorelations/sites/outreach.un.org/files/development_system_faq_31_may.pdf)

المتعلق بالمجمعات الصناعية في العديد من برامج الشراكة القطرية، ومبادرة "الحزام والطريق: تطوير الاقتصادات الخضراء من أجل المدن" (BRIDGE for Cities).

١٥ - **الحصول على التعليم الأساسي.** يؤثر هذا الشرط الأفقي على أداء التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على نطاق مختلف القطاعات. وهناك العديد من تدخلات اليونيدو التي تناول تنمية المهارات، من التدريب المهني إلى برامج المناهج الدراسية بشأن تنظيم المشاريع. بيد أن المستويات الحالية للتعليم على الصعيد القطري عوامل نجاح خارجية مهمة، بل وحاسمة أحياناً، لتدخلات اليونيدو.

١٦ - **الدول الأعضاء والجهات المانحة تتيح اتباع نهج برنامجي على نطاق جميع الوظائف.** يرتبط هذا العامل الخارجي بالمستوى الثالث للإطار المتكامل للنتائج والأداء، أي "فعالية إدارة البرامج". وتعتمد قدرة تدخلات اليونيدو على إحداث تغيير جذري وشامل للنظام ككل في بلد ما إلى حد كبير على مستوى تكامل وظائف اليونيدو الأساسية وغير ذلك من تدابير توسيع النطاق المعتمدة في مرحلة البرمجة. وعلى هذا الأساس، فإن النهج القائم على المشاريع إزاء تدخلات اليونيدو يُحتمل ألا يحقق الأهداف المتمثلة في دعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد القطري. وفي هذا السياق، يُبرز الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ انتقال المنظمة نحو نهج يغلب عليه الطابع البرنامجي. ويمكن لجهود اليونيدو الرامية إلى توسيع نطاق التدخلات المرتبطة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أن تتأثر بعوامل خارجية مثل طرائق التمويل القائمة وأولويات السياسة الخارجية الوطنية والعوامل ذات الصلة. ويمثل الدعم المستمر من الدول الأعضاء لعملية إصلاح المنظمة وانتقالها نحو نهج أكثر برنامجية وتكاملاً شرطاً أساسياً من أجل نجاح الدعم الذي تقدمه اليونيدو للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

١٧ - **الحفاظ على عضوية اليونيدو.** يتناول المستوى الرابع من إطار اليونيدو المتكامل للنتائج والأداء كفاءة العمليات الداخلية وفعاليتها. وهو يشير أيضاً إلى توافر المدخلات المالية والسياسية، وكذلك الموارد البشرية والتكنولوجية المتاحة للمنظمة. وفي هذا السياق، قد يؤدي عدم استقرار حالة العضوية إلى تقويض الثقل السياسي والقاعدة المالية اللتين تدعمان فعالية اليونيدو البرنامجية. وفي المقابل، يجوز أن يؤدي تنشيط العضوية إلى الإسراع بتطبيق مبادرات وبرامج ناجحة وموجهة نحو تحقيق الأثر. ولذا فإن نظرية المنظمة بشأن التغيير ستكون ناقصة ما لم تُذكر بين عواملها الخارجية الرئيسية قيادة ودعم الدول الأعضاء في المنظمة.

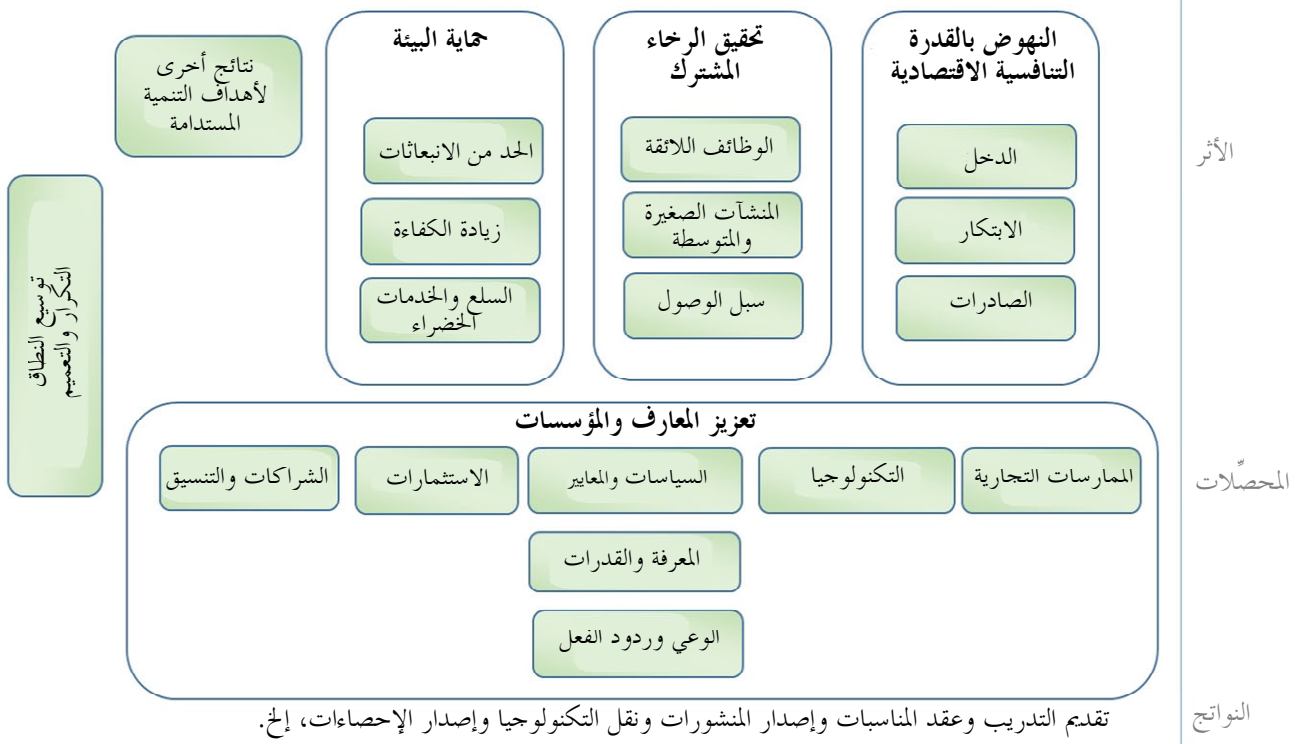
### ثالثاً - النتائج التنظيمية

١٨ - من أجل تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أعادت اليونيدو النظر في نهجها للإدارة القائمة على النتائج، مما أسفر عن نموذج تغيير سلوكي جديد وقائم على الجهات الفاعلة هيكلية قصة أداء المنظمة. وفي حين أن المؤشرات المحددة للإطار المتكامل للنتائج والأداء الناجمة عن هذا العمل ستتقدم في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، يبين هذا القسم

المحصّلات التنظيمية الرئيسية والمجالات ذات الأثر التي حُدّت خلال هذه العملية. وهما معروضان في الشكل باء.

الشكل باء: إطار النتائج التي تحققها المنظمة<sup>(٢)</sup>

### مجالات نتائج الإطار المتكامل للنتائج والأداء



<sup>(٢)</sup> يلاحظ أن الإطار المتكامل للنتائج والأداء المتوخى يشمل بيانات موزعة حسب نوع الجنس.

١٩- **النطاق وردود الفعل والمعارف والقدرات.** تتواصل اليونيدو بصورة منهجية مع الجهات الفاعلة التي تتسم ممارساتها وتكنولوجياها واستثماراتها وسياساتها بأهمية حاسمة من أجل النهوض بالتصنيع. وتتراوح هذه الجهات الفاعلة بين الشركات والأفراد على المستوى الجزئي، والمؤسسات الوسيطة العامة والخاصة، وصولاً إلى الحكومات والمؤسسات العالمية على المستوى الكلي. ومن العناصر الرئيسية في القيمة المضافة لليونيدو الصلة الوثيقة بهذه الجهات المستفيدة والمؤسسات والدعم المقدم لها. ويتجلى هذا بصفة خاصة في حالة المنشآت التجارية الخاصة في البلدان النامية. ويُعدُّ إذكاء الوعي وإنتاج المعارف ونقلها، وبناء القدرات في المجالين التقني والسياساتي على السواء من بين أهم محصلات مشاريع اليونيدو. بما تتسم به من تعقيد تقني كبير. وتمثل هذه المحصلات عناصر رئيسية في الأولوية الاستراتيجية "تعزيز المعارف والمؤسسات".

٢٠- **محصلات التغيير السلوكي.** تفسر مساهمة اليونيدو في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير بالتغيير في ممارسات وسلوكيات الجهات الفاعلة والمؤسسات المشمولة بتدخلات اليونيدو. وتبرز التغييرات في الممارسات التجارية بوصفها محصلات رئيسية لتدخلات اليونيدو على مستوى الشركات. وتشمل هذه التغييرات، في جملة أمور، تطبيق نظم إدارية جديدة، وتحسين كفاءة الممارسات، وإنتاج سلع جديدة، وتكوين منشآت مبتدئة. كما تستهدف تدخلات اليونيدو وتحفز تطوير التكنولوجيا واعتمادها ونشرها. ويتجلى دور اليونيدو في التأثير على صوغ السياسات واعتمادها وتنفيذها من خلال مجموعة أخرى من المحصلات التنظيمية الرئيسية. ذلك أن نهج الشراكة يرمي إلى أن تخلف المشاريع والبرامج تأثيرات أكبر. وغالباً ما يكون ذلك ممكناً من خلال زيادة التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة ضمن المشاريع والبرامج. وتحفز إقامة الشراكات مع الجهات المانحة والحكومات والمنشآت التجارية الخاصة ومؤسسات التمويل الاستثمارات التي تتيح إدخال تحديثات على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويهدف عمل اليونيدو إلى حشد الاستثمارات العامة والدولية والخاصة من أجل التنمية الصناعية، كما يتجلى في نهجه الخاص ببرامج الشراكة القطرية.

٢١- وتوزع نتائج اليونيدو بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عند مستوى إحداث الأثر على نطاق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة التي تحدد التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من الناحية المواضيعية. ففي إطار البعد الاقتصادي، يُعرّف "النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية" بأنه تحقيق مستويات دخل أعلى، سواء من خلال زيادة الإنتاجية والوفورات في عمليات الإنتاج، أو الدخل والأرباح المتولدة بالعمل في القطاعات الصناعية. ويرتبط هذا ويُستكمل بعناصر القدرة التنافسية، مثل الابتكار والصادرات، مما يمكن التصنيع ويعززها.

٢٢- ويعبر عن الإدماج الاجتماعي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال "تحقيق الرخاء المشترك". ذلك أن القدرة على دعم توفير فرص العمل اللائق ووصولها من بين الآثار الرئيسية لعمل اليونيدو. ومما يساهم في زيادة كفاءة الإدماج تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك نهج اليونيدو تجاه تشغيل الشباب والحد من الفقر. وعادةً ما يضمن إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد توزيع الدخل على نحو أفضل. وتستتبع التنمية الصناعية



الشاملة للجميع والمستدامة أيضاً تحسین فرص الحصول على السلع المصنّعة والموجودات الإنتاجية، وهو ما يمثل أحد جوانب الطلب الحاسمة الأهمية للإدماج الاجتماعي.

٢٣- وترتبط "حماية البيئة" بأثر تدخلات اليونيدو في مجالات خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الملوثات؛ وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد؛ ودعم إنتاج السلع الخضراء والخدمات ذات الصلة.

٢٤- وتقدم نتائج أثر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة المذكورة أعلاه وصفاً كاملاً لمساهمة اليونيدو المباشرة في تحقيق الهدف ٩. وإضافةً إلى ذلك، فإن الآثار غير المباشرة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأعمال المنظمة لهما آثار واضحة على معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى، إن لم يكن جميعها. فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض الانبعاثات من الملوثات إلى الحد من تعرض المجتمعات المحلية للمخاطر الصحية، مما يسهم في تحقيق الهدف ٣. ويمكن ملاحظة مسارات مماثلة نابعة من آثار الدخل (الهدفان ١ و ٨ وغيرهما)، وتمكين المرأة (الهدف ٥)، وسلامة الأغذية (الهدف ٢)، وما إلى ذلك. ويجري حالياً تحديد منهجي لأثر تدخلات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على أهداف التنمية المستدامة.

## رابعاً- المجالات ذات الأولوية

٢٥- يركز استعراض منتصف المدة هذا على العديد من الاتجاهات العالمية التي ظهرت، بما في ذلك الثورة الصناعية الرابعة، المرتبطة بانطلاق التكنولوجيا ونموها السريع؛ وتغير المناخ، حيث تسهم الصناعات بنحو ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية في الوقت الذي تشكل فيه أيضاً محركاً مهماً للحلول المناخية؛ والتحضر السريع، حيث تُظهر التوقعات أن السكان في المناطق الحضرية يُتوقع أن ينمو عددهم إلى أكثر من الثلاثين بحلول عام ٢٠٥٠؛ وإجهاد الموارد، حيث ستؤثر سبل الحصول على الموارد الطبيعية، مثل الغذاء والطاقة والمياه، على الإنتاج والاستهلاك العالميين؛ والتحول في القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق؛ وتطور التعاون الإنمائي الدولي تدريجياً، من نهج يستند فقط إلى المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مزيج أوسع من الحلول والتمويل من كل من القطاع الحكومي والعام والخاص والخيري.

٢٦- وبالنظر إلى الدور المهم للقطاع الصناعي من أجل تطوير التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها ونشرها، وإلى دور منظمة اليونيدو، بوصفها المنسق المركزي للتنمية الصناعية في منظومة الأمم المتحدة، فإن المنظمة تتحمل مسؤولية خاصة في المسائل المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة. وثمة حاجة إلى ضمان أن يجني الجميع الفرص والفوائد المحققة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي الوقت نفسه كفالة عدم تفاقم أوجه عدم المساواة. وتواجه البلدان ذات القدرات التكنولوجية المتدنية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، خطر التعرض للتهميش. ويتطلب نشر تكنولوجيات وممارسات الثورة الصناعية الرابعة أن تضاعف اليونيدو ودولها الأعضاء جهودهما إذا أريد الحفاظ على تطلعات وإنجازات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في جميع البلدان.

٢٧- ويتمثل مجال آخر من مجالات تركيز اليونيدو في الاقتصاد الدائري. والاقتصاد الدائري نظام صناعي تعويضي أو تجديدي بطبيعته. فهو يستعيض عن مفهوم نهاية العمر (الإنتاج فالاستهلاك فالتخلص) بالاسترجاع. وهو يتيح التحولات صوب استخدام الطاقة المتجددة، ويزيل استخدام المواد الكيميائية السامة التي تعيق إعادة الاستخدام وتعود إلى المحيط الحيوي، ويهدف إلى إزالة النفايات عن طريق التصميم المتقدم للمواد والمنتجات والنظم والنماذج التجارية.

### خامساً- السياق التنظيمي: إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٨- يشكل قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، المعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الوثيقة التأسيسية من أجل الإصلاح الجاري حالياً للأمم المتحدة، لكي تقدم دعماً فعالاً للبلدان في مجال التنمية المستدامة والمتكافئة والمسؤولة في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين. وكان الهدف منه توفير توجيهات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تستند بشكل كامل إلى خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩- ولماً كان إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يُنفذ بهدف جعل كيانات الأمم المتحدة تعمل بدرجة أكبر نحو النتائج الجماعية، لا بد لمسار اليونيدو الإنمائي أن يبين بوضوح الكيفية التي سنساهم بها نحن، بوصفنا وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بشأن التنمية الصناعية، على نحو مُجدٍ وملموس في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها هذه الخطة.

### سادساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتّخاذ

٣٠- لعلّ اللجنة تودُّ أن تحيط علماً بهذه الوثيقة.